دعوى تمحيص السنة بالعقل عرض ونقد

د/ عبد الصمد بن محمد بن علي البرادعي

ملخص بحث

"دعوى تمحيص السنة بالعقل عرض ونقد"

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله صحبه.

يعرض البحث دعوى تمحيص السنة بالعقل، والتي يلتبس فيها الحق بالباطل، ويبين وجه الصواب منها، ويرد على من جعلها مطية لتقويض السنة، عن طريق مناقشة بعض الكتابات المعروضة على الشبكة العالمية (الإنترنت)، أثناء كتابة هذا البحث، من قبل بعض الشيعة، والإباضية، وغيرهم.

قسمت البحث . بعد المقدمة . إلى أربعة فصول:

ذكرت في الفصل الأول تاريخ دعوى تمحيص السنة بالعقل، وأن أول من ابتدأها المستشرقون في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، ثم تأثر بهم بعض الكُتَّاب المنتسبين إلى الإسلام، ورفع رايتها أصحاب المذاهب المخالفة لأهل السنة، امتداداً لآرائهم السابقة في الطعن في السنة النبوية.

وجعلت الفصل الثاني في تمحيص السنة بالعقل عند المحدثين، وبينت أن القرآن دعا إلى استعمال الفكر، ودعا إلى ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم، وسار عليه أصحابه . رضوان الله عليهم .، وقد اهتم المحدثون بنقد متن الحديث بالثوابت الصحيحة، ومن هذه الثوابت العقل، وجعل علماء المصطلح قواعد لهذا الفن، ومنه ما يعتمد على العقل في معرفة الصحيح من الضعيف، وإن كان المحدثون اهتموا أكثر بنقد السند، لأن معرفة صحة الخبر ينبني أكثر على صدق المُخبِر.

ثم عرضت في الفصل الثالث بعض الكتابات المعاصرة في موضوع تمحيص السنة بالعقل، ونقدتها نقداً علمياً.

أما الفصل الرابع فقد بيَّنت فيه ضوابط تمحيص السنة بالعقل، ومن أهمها: معرفة أن العقل قاصر مهما بلغ صاحبه من العلم، وأن الناس متفاوتون في عقولهم ولا يجمعهم إلا النقل الصحيح، الذي ينبغي أن تأتلف عليه القلوب، وإن وجد تعارض فينبغي السعي أولاً إلى الجمع بينهما، وأن لا يتصدر لذلك إلا العلماء العارفون.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله كان بعباده خبيراً بصيراً، وكفى به هادياً ونصيراً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله ربه هادياً ومبشراً ونذيراً، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه ومن تمسك بسنته، وسلّم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فإن الطعون في السنة المحمدية ظهرت مع ظهور البدع منذ عهد السلف، وقد ظهرت بأثواب مختلفة، وألوان متعددة، ولكن الله سبحانه قيض لهذه السنة من يدفع عنها كيد الكائدين، وانتحال المبطلين، مصداقاً لقوله سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٩ ﴾.[1]

وهكذا بقيت سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم قوية شامخة أمام أمواج الفتن، حتى تلاشت هذه الفتن، وبقيت السنة بيضاء نقية ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾.[2]

ولما رأى منكروا السنة - إلا ما جاء منها موافقاً لهواهم - أن هذه الشُّبه لم تزد السنة إلا صلابة ومتانة، لجأوا إلى أساليب أخرى في نقض السنة، تحت شعار نقد المتن بالثوابت الصحيحة، وبالأخص نقد السنة بالعقل، أو تمحيص السنة بالعقل، وهي عبارة يختلط فيها الحق بالباطل.

فأردت أن أبين وجه الصواب في ذلك، وأميز الحق من الباطل، عن طريق مناقشة بعض الكتابات المعاصرة المبثوثة هذه الأيام على الشبكة العالمية (الإنترنت)، متبعاً في ذلك

---

(1) سورة الحجر: آية ٩.

(2) سورة الرعد: آية ١٧.

منهج الأئمة الحنفاء الذين تصدوا منذ عهد السلف للدفاع عن هذه السنة . أسأله تعالى أن يجعلني منهم وفيهم ..

وبما أن هذا البحث هو لمناقشة دعوى القائلين بتمحيص السنة بالعقل، فإني سأُناقشهم بما يتفقون معي فيه . فيما يظهر لي من كلامهم .، وهو القرآن الكريم، والأدلة العقلية:

وقد اقتضت **خطة البحث** أن تكون في مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة.

المقدمة . وهي هذه التي بين أيدينا .، وتشتمل على: **أهمية الموضوع**، ومجال بحثي فيه، وخطة البحث.

الفصل الأول: تاريخ دعوى تمحيص السنة بالعقل.

الفصل الثاني: دور العقل في تمحيص السنة عند المحدثين، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تمحيص السنة بالعقل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وصحابته . رضوان الله عليهم ..
- المبحث الثاني: تمحيص السنة بالعقل عند المحدثين بعد عصر الصحابة.
- المبحث الثالث: شروط الحديث الصحيح عند علماء المصطلح، وعَلاقتها بنقد المتن.

الفصل الثالث: عرض لبعض كتابات المعاصرين في تمحيص السنة بالعقل ومناقشتها، ويشتمل على تمهيد وأربعة مباحث:

- التمهيد: في بيان ميدان هذه المناقشة.
- المبحث الأول: صفات الله تعالى.
- المبحث الثاني: أحاديث العقل.
- المبحث الثالث: اتباع السلف.

- المبحث الرابع: حديث الجساسة.

الفصل الرابع: ضوابط تمحيص السنة بالعقل.

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث.

الفصل الأول

تاريخ دعوى تمحيص السنة بالعقل

لقد كثر في العقود الأخيرة الكلام حول نقد المتن، وأن المحدثين من السلف ومن بعدهم اهتموا كثيراً بنقد الأسانيد ولم يهتموا بنقد المتن، بعرضه على كتاب الله، والسنة المتواترة، وما يقتضيه العقل، مما أدى إلى أن تصل إلينا ـ على حد زعمهم ـ الأحاديث الكثيرة الواهية المخالفة للثوابت الصحيحة.

ويبدو أن الكلام حول ذلك لم يظهر إلا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي على أيدي المستشرقين، أمثال جولد زيهر، وشاخت، واسبرنجر، والسير وليم ميور، وغيرهم. [1]

يقول هذا الأخير ـ في كتابه "حياة محمد"، باللغة الإنجليزية ـ: "لقد اتضحت لنا طرق النقد التي اتخذها المحدثون، والشدة التي جعلوها نصب أعينهم، حتى أسقطوا ٩٩ % من الأحاديث، ولكن الأوربيين ينخدعون إذا ظنوا أن هذا النوع من النقد ـ رغم ما فيه من الشدة ـ كانت كافية لمعرفة حقيقة الأحاديث، إنهم كان يكفيهم لصحة الحديث أن يكون رواته عدولاً مع اتصال السند إلى صحابي، ولو كان المضمون يستبعده العقل، إنهم لم يخوضوا غمار النقد بحرية وشمول". [2]

ثم تأثر بهم في ذلك بعض المنتسبين إلى الإسلام كأحمد أمين، في كتابه "ضحى الإسلام" [3]، وأبي رية في كتابه "أضواء على السنة المحمدية"، وأحمد زكي أبي شادي، في

---

[1] انظر: اهتمام المحدثين بنقد الحديث، ص ١٧، ٤٥٤.

[2] نقله محمد لقمان السلفي، في كتابه (المرجع السابق)، ص ٤٦٨.

[3] انظر: ضحى الإسلام، ٢/١٣٠، ١٣١.

كتابه "ثورة الإسلام"، وغيرهم.[1]

يقول هذا الأخير: "وهذه سنن ابن ماجه، والبخاري، بل وجميع كتب الحديث والسنة، طافحة بأحاديث وأخبار لا يمكن أن يقبل صحتها العقل، ولا نرضى نسبتها إلى الرسول، وأغلبها يدعو إلى السخرية بالإسلام والمسلمين".[2]

وهذا ما حدا بالمنتسبين إلى المذاهب الأخرى كالشيعة والإباضية أن يفلتوا العنان لأقلامهم برد كثير من السنة التي لا تسير وفق معتقداتهم من باب نقد المتن، وهذا فيه مواكبة لمواقفهم القديمة منذ القرون الإسلامية الأولى في رد السنة التي وردت عن كثير من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ، الذين هم في نظرهم قد خرجوا من دائرة الإسلام، أو من باب إنكار حجية الآحاد، أو غير ذلك.

يقول الكاتب جعفر السبحاني، وهو من المعاصرين ـ في كتابه "الحديث النبوي بين الرواية والدراية"، والمعروض على موقع "الإمام الصادق"، في الشبكة العالمية (الإنترنت)[3]، وعلى موقع "حديث نت"[4]، وكلاهما من مواقع الشيعة، تحت عنوان "منهجنا في تمحيص السنة" :: "لقد عرفت أن منهج تلك الثلة من المحققين (المحدثين) في الحكم على الأحاديث بالصحة أو السقم هو الأصول المسلمة في علم أصول الحديث ومصطلحه، يعتمدون غالباً على الأسانيد دون المضامين، وعلى تنصيص علماء الرجال كوثاقة الراوي وضعفه ...، ولكن هناك منهجاً علمياً آخر قل الالتفات إليه من قبل نقاد الحديث، وهو عبارة عن عرض الحديث على الكتاب أولاً، والسنة المتواترة أو المستفيضة التي تلقاها الأعلام وجهابذة الحديث بالقبول ثانياً، والعقل الحصيف الذي به عرفنا الله سبحانه وأنبيائه وخلفائه ثالثاً، والتاريخ الصحيح رابعاً، واتفاق الأمة خامساً. فلو وجدنا الحديث مخالفاً لواحد من تلك

---

(1) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص٣٠٠. واهتمام المحدثين بنقد الحديث، ص ٤٧١-٤٧٣.

(2) نقله محمد حسن بنجر، في كتابه "دراسات إسلامية"، ص ٣٢.

(3) http://www.imamsadeq.org

(4) http://www.hadith.net/arabic

الحجج القطعية لحكمنا عليه بالوضع أو الدس أو الضعف، حسب اختلاف مراتب المخالفة". [١]

ثم يقول تحت عنوان "عرض الحديث على العقل الحصيف" - : "فمنطق العقل القطعي يعد مقياساً لتمييز الحق عن الباطل، ولتصحيح ما يعزى إلى منطق الوحي وما لا يعزى إليه". [٢]

وقد نشر الكاتب خالد بن مبارك الوهيبي، مبحثاً له بعنوان "كيف نتعامل مع السنة"، والمعروض على موقع "الندوة"، في الشبكة العالمية (الإنترنت)[٣]، وهو موقع إباضي، يقول فيه: "كثير من الناس يحسب أن هذا الثبوت (أي: ثبوت السنة) هو مجرد النظر إلى الأسانيد وأحوال الرجال وما جاء فيهم من تعديل أو تجريح، أو أنه مدون في أحد كتب الحديث المشهورة المعروفة، والحقيقة أن هناك مقاييس: المقياس الأول: لا بد أن تثبت الرواية بمقاييس المنهج النقدي الشمولي، الذي يتجاوز مجرد النظر إلى القضية الإسنادية إلى آفاق واسعة، من خلال محاكمة متن الرواية إلى ثوابت القرآن الكريم، والسنة المتواترة، والحقائق التاريخية الثابتة، والحس والمشاهدة. أو بعبارة أخرى: القوانين والسنن الإلهية في الكون". [٤]

علماً أن الكلام حول رد السنة بالعقل هو موضوع قديم ظهر في أوائل القرن الثاني الهجري على أيدي المعتزلة، ثم من تأثر بهم من أصحاب المذاهب الأخرى، ولكن ذاك يختلف عن موضوعنا هذا، لأن المعتزلة كانوا يردون النقل إذا خالف العقل ولو ثبت لديهم أن هذا النقل تكلم به الرسول ﷺ، بل ولو كان بالوحي المنزل، وفي ذلك يقول إبراهيم النظام - وهو من رؤوس المعتزلة -: "إن جهة حجة العقل قد تنسخ الأخبار". [٥]

---

[١] الحديث النبوي بين الرواية والدراية، لجعفر السبحاني، ص ٥٣.

[٢] المرجع السابق، ص ٦٢.

[٣] http://www.alnadwa.net

[٤] كيف نتعامل مع السنة، لخالد الوهيبي، الحلقة الثانية، ص ٢، ٣.

[٥] ذكره ابن قتيبة، في "تأويل مختلف الحديث"، ص ٥٠.

أما كلامنا هنا عن من يردون كثيراً من الأحاديث، وينكرون أن الرسول ﷺ تكلم بها، أو فعلها . إن كانت من السنة الفعلية .، ولو جاءت بسند صحيح، إذا خالفت الثوابت الصحيحة عندهم، ويرون أنها متقولة على الرسول ﷺ.

الفصل الثاني
دور العقل في تمحيص السنة عند المحدثين

المبحث الأول
تمحيص السنة بالعقل في عهد الرسول ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم

لقد اهتم المحدثون بتمحيص السنة بالعقل، لمعرفة صحيح السنة من سقيمها، ولم يكن هذا بدعة ابتدعوها من أنفسهم فإن نصوص الوحي المنزل تدعو إلى الاهتمام بالعقل، والنظر به في آفاق السماوات والأرض؛ ليعرف صاحبه الحق من الباطل، قال تعالى: ﴿ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾.[1] وقد امتدح الله أصحاب العقول بقوله جل وعلا: ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾.[2] وبيَّن سبحانه أن أصحاب العقول العليمة هم الذين يعقلون كلامه: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ ﴾.[3]

ولقد أرشد إلى ذلك رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم، في بعض المواقف التي يلفت فيها انتباه الصحابة - رضوان الله عليهم - إلى استعمال العقل والنظر به في المحسوسات الظاهرة للعيان، لمعرفة الحق من الباطل والضار من النافع.

---

(1) سورة البقرة: آية ١٦٤.

(2) سورة الزمر: آية ١٧، ١٨.

(3) سورة العنكبوت: آية ٤٣.

ومن ذلك ما جاء عن جُدامة بنت وهب الأسدية ـ رضي الله عنهما ـ، قالت: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في أناس، وهو يقول: "لقد هممت أن أنهى عن الغِيلَة، فنظرت في الروم وفارس، فإذا هم يُغِيلُون أولادهم، فلا يضر أولادهم ذلك شيئاً".[1]

والغِيلَة: الاسم منَ الغَيْل، وهو: أن يجامع الرجل زوجته وهي مرضع.[2]

قال النووي: "قال العلماء سبب همه صلى الله عليه وسلم بالنهي عنها أنه يخاف منه ضرر الولد الرضيع، قالوا: والأطباء يقولون: إن ذلك داء، والعرب تكرهه، وتتقيه. وفي الحديث جواز الغيلة، فإنه صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها، وبين سبب ترك النهي".[3] يعني: أنه رأى فارس والروم يفعلونه ولم يضر أولادهم.

ولقد سار على ذلك الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ فكانوا يتدارسون ما يرويه بعضهم عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وينظرون في مدى موافقته للثوابت الصحيحة، ليطمئنوا إلى أنه من قول الرسول صلى الله عليه وسلم، وأن الناقل لم يُخطئ في نقله.

ومن ذلك ما ذكره الزركشي، قال: "ذكر منصور البغدادي بإسناده ... عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: "من غسل ميتاً اغتسل، ومن حمله توضأ". فبلغ ذلك عائشة ـ رضي الله عنها ـ فقالت: "أو نجس موتى المسلمين؟ وما على رجل لو حمل عوداً!".[4]

---

(1) رواه مسلم في "صحيحه": كتاب النكاح، باب جواز الغيلة، ١٠٦٧/٢ (١٤٤٢).

(2) انظر: النهاية في غريب الحديث، ٣٣٤/٢.

(3) شرح صحيح مسلم، ١٠/ ١٦.

(4) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، للزركشي، ص١١١. وقال فيه الزركشي: "اعلم أن جماعة من الصحابة رووا هذا الحديث، ولم يذكروا فيه الوضوء من حمله، منهم عائشة: أخرجه أبو داود، ومنهم حذيفة: أخرجه البيهقي، وهو يقوي إنكار عائشة، لكن قال البيهقي: الروايات المرفوعة في هذا الباب عن أبي هريرة غير قوية؛ لجهالة بعض رواتها، و ضعف بعضهم، والصحيح أنه موقوف على أبي هريرة". اهـ وانظر تفصيل ذلك في: معرفة السنن والآثار، للبيهقي، ٣٥٨/١، ٣٥٩ (٤٦٠).

المبحث الثاني

تمحيص السنة بالعقل عند المحدثين بعد عصر الصحابة

ثم جاء بعد ذلك المحدثون بعد عصر الصحابة وكانوا يقفون عند معنى الأحاديث، وينقدون متونها، بالإضافة إلى نقد الأسانيد.

وكانت رواية من جمع بين الرواية والدراية مقدَّمة على من اكتفى بالرواية، لأن صاحب الدراية أبعد عن التصحيف في المتون، والقلب والإدراج فيها، وأقرب إلى فهم المعنى الذي يمنع صاحبه من الوقوع في كثير من المحاذير.(١)

ومن طرق المحدثين في نقد المتون، عرضها على دلالات العقل، الذي به وبغيره من الثوابت الصحيحة، يتميز الحق من الباطل.

قال الخطيب البغدادي: "وكل خبر واحد دل العقل، أو نص الكتاب، أو الثابت من الأخبار، أو الإجماع، أو الأدلة الثابتة المعلومة على صحته؛ وجد خبر آخر يعارضه، فإنه يجب اطراح ذلك المعارض، والعمل بالثابت الصحيح".(٢)

وقال ـ أيضاً ـ: "والأخبار كلها على ثلاثة أضرب، فضرب منها يعلم صحته، وضرب منها يعلم فساده، وضرب منها لا سبيل إلى العلم بكونه على واحد من الأمرين دون الآخر. أما الضرب الأول، وهو ما يعلم صحته، فالطريق إلى معرفته ـ إن لم يتواتر حتى يقع العلم الضروري به ـ أن يكون مما تدل العقول على موجبه، كالأخبار عن حدث الأجسام، وإثبات الصانع، ونظائر ذلك مما أدلة العقول تقتضي صحته ... . وأما الضرب الثاني، وهو ما يعلم فساده، فالطريق إلى معرفته أن يكون مما تدفع العقول صحته بموضوعها، والأدلة المنصوصة فيها، نحو الأخبار عن قدم الأجسام، ونفي الصانع، وما أشبه ذلك".(٣)

فانظر إلى اعتماده ـ رحمه الله ـ في إثبات ما يُعلم صحته من فساده، على دلالة العقل.

---

(١) انظر: الكفاية في علم الرواية، ص٤٣٦.

(٢) الموضع السابق.

(٣) المرجع السابق، ص ١٧.

وقد جعل المحدثون علامات لمعرفة الحديث الموضوع، وأكثرها تدور حول المتن، ومن ذلك الكثير مردُّ معرفته إلى العقل.

فانظر إلى ابن الجوزي وهو يقول: "كل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع".[1]

ويقول ابن الصلاح: "وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها".[2]

وركاكة الألفاظ والمعاني مردها في الغالب إلى دلالة العقل.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية . في حديث: "من أكل مع مغفور له غفر له" ـ: "ليس معناه صحيحاً على الإطلاق، فقد يأكل مع المسلمين الكفار والمنافقون".[3]

فها هو . رحمه الله . ينقد الحديث بناء على استنباطات عقلية، مبنية على الحس والمشاهدة.

وجعل ابن القيم في كتابه "المنار المنيف"، علامات يُعرف بها وضع الحديث، فقال:

"ونحن ننبه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعاً:

فمنها تكذيب الحس له، كحديث: "الباذنجان لما أكل له". و"الباذنجان شفاء من كل داء". فلو أُكل الباذنجان للحمى والسوداء الغالبة، وكثير من الأمراض، لم يزدها إلا شدة، ولو أكله فقير ليستغني لم يفده الغنى، أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم".[4]

---

[1] الموضوعات، ١/٦٥.

[2] مقدمة ابن الصلاح، ص٤٧.

[3] أحاديث القُصَّاص، ص٩٢، حديث ٣٦.

[4] المنار المنيف، ص ٣١. إلا إني أقول: إنه لو صح مثل ذلك لما رددناه، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول ـ مثلا ـ: "ماء زمزم لما شرب له". رواه أحمد، ٣/٣٥٧ (١٤٨٩٢)، وابن ماجه، ٢/١٠١٨ (٣٠٦٢)، من حديث جابر بن عبدالله. ورواه الحاكم، ١/٦٤٦ (١٧٣٩)، من حديث ابن عباس، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي (أحد رواة الإسناد)"، ووافقه الذهبي. وحسَّن إسناده المنذري من حديث ابن عباس (انظر: البدر المنير، ٦/٣٠٠). وأمثال ذلك مما ورد فيه الشفاء، كالحبة السوداء، وغيرها، فقد يوجد من يشرب ماء زمزم، أو يأكل الحبة السوداء، بنية ما، ولا يحصل له

وذكر أيضا الأحاديث التي يُذكر فيها أن الخضر لا يزال حياً، وذكر أن كلها موضوعة، كحديث: "أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان في المسجد، فسمع كلاماً من ورائه، فذهبوا ينظرون، فإذا هو الخضر". وغيرها من الأحاديث.

ثم قال: "والدليل على أن الخضر ليس بباق في الدنيا أربعة أشياء: القرآن، والسنة، وإجماع المحققين من العلماء، والمعقول".

ثم قال: "أما الدليل من المعقول: فمن عشرة أوجه"، وعد هذه الأوجه. [1]

وأكثر العلامات التي ذكرها ابن القيم، في كتابه "المنار المنيف"، في معرفة الحديث الموضوع مردها إلى العقل، كاشتماله على مجازفات لا يقول مثلها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسماجة الحديث، وكونه مما يسخر منه، وأن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، وأن يكون الحديث باطلاً في نفسه. [2]

وقال ابن حجر: "جعل الأصوليون من دلائل الوضع أن يخالف العقل ولا يقبل تأويلاً، لأنه لا يجوز أن يرد الشرع بما ينافي مقتضى العقل ...، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة كالخبر عن الجمع بين الضدين، وقول الإنسان أنا الآن طائر في الهواء، أو أن مكة لا وجود لها في الخارج... ومنها: أن يكون مما يلزم المكلفين علمه وقطع العذر فيه، فينفرد به واحد". [3]

وكل هذه الأقوال تدلك على أن المحدثين ـ رحمهم الله ـ نقدوا المتن بدلالة العقل، كما نقدوه بدلالة الكتاب والسنة الصحيحة.

مراده، فإن هذا وأمثاله لا نضعفه ـ إذا صح سنده ـ بسبب ذلك، بل نقول: إن هذا يحصل به الأثر إذا انتفت الموانع أو توفرت الشروط، والله أعلم.

[1] انظر: المنار المنيف، ص ٣٨-٤١.

[2] ينظر كتاب: المنار المنيف.

[3] النكت على ابن الصلاح، ص ٣٦١.

المبحث الثالث

شروط الحديث الصحيح عند علماء المصطلح

وعَلاقتها بنقد المتن

وضع علماء مصطلح الحديث شروطاً لمعرفة الحديث الصحيح الذي يُحتج به، بناء على استقرائهم لكلام المحدثين وتطبيقاتهم في عهد التدوين، والعديد منها يدور حول نقد المتن، ومنه نقد المتن بدلالة العقل.

يقول ابن الصلاح ـ إمام هذا الفن ـ في حد الحديث الصحيح: "هو الحديث المسند، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط، عن العدل الضابط، إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللاً".[1]

والشاذ، هو: أن يخالف الثقة من هو أوثق منه. وله معانٍ أخرى.

والمعلل: الحديث الذي اطُّلِع فيه على علة خفية قادحة.[2]

ثم قال ابن الصلاح: "قولهم: هذا حديث صحيح الإسناد، أو حسن الإسناد. دون قولهم: هذا حديث صحيح، أو حديث حسن؛ لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد. ولا يصح لكونه شاذاً أو معللاً".[3]

وهذان الشرطان ـ أعني نفي الشذوذ والعلة ـ قد يقعان في المتن كما يقعان في السند.

ومن أمثلة الشذوذ في المتن: ما رواه البيهقي، في "الأسماء والصفات"، بسنده عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ

---

[1] مقدمة ابن الصلاح، ص٨.

[2] انظر الشذوذ والعلة: نزهة النظر، ص١٩. وتدريب الراوي، ص ٦٠-٦٢.

[3] مقدمة ابن الصلاح، ١٩.

﴿مِثْلَهُنَّ﴾.[1] قال: "سبع أراضين، في كل أرض نبي كنبيكم، وآدم كآدم، ونوح كنوح، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى".

قال البيهقي: "إسناده صحيح، وهو شاذ بمرة، ولا أعلم لأبي الضحى علية متابعاً".[2]

قال السيوطي: "وهذا الكلام من البيهقي في غاية الحسن، فإنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن ـ كما تقرر في علوم الحديث ـ؛ لاحتمال أن يصح الإسناد ويكون في المتن شذوذ أو علة تمنع صحته ".[3]

وكذا كثير من أنواع علوم الحديث، التي بمعرفتها يتميز الحديث الصحيح من غيره، تكون في المتن كما تكون في السند، فيُنقد المتن من خلالها وإن كان الإسناد صحيحاً؛ كالمنكر ـ إن قلنا: إنه غير الشاذ ـ، وزيادة الثقات، والمضطرب، والمدرج، والمقلوب، وغير ذلك.

ومن أمثلة ذلك فيما يتعلق بنقد المتن، ومرده إلى دلالة العقل ومخالفة الواقع، وهو من نوع المدرج:

ما رواه البخاري بسنده، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "للعبد المملوك الصالح أجران. والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك".[4]

قال السيوطي: "فقوله: والذي نفسي بيده ... الخ، من كلام أبي هريرة؛ لأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرق، ولأن أمه لم تكن موجودة إذ ذاك حتى يبرها".[5]

وعليه فقد اهتم المحدثون ـ رحمهم الله ـ بنقد المتن كما اهتموا بنقد السند، وإن كان اهتمامهم منصباً أكثر على نقد السند؛ لأن الأصل في صحة الأخبار أو عدمها مبني على

---

[1] سورة الطلاق: آية ١٢.

[2] الأسماء والصفات، ٥٤٩/١.

[3] نقله صديق القنوجي، في "أبجد العلوم"، ٤٤١/١. وانظر: الحاوي للفتاوي، للسيوطي، ٣٧٢/١.

[4] صحيح البخاري: كتاب العتق، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده، ٩٠٠/٢ (٢٤١٠).

[5] تدريب الراوي، ص٢٤٠.

صدق الراوي وضبطه، أو كذبه ونسيانه، فإن الإنسان بطبعه إذا أخبره رجل يثق فيه، ويعلم شدة صدقه وضبطه، وتحريه في الأخبار، بأنه سمع أو رأى أمراً . ولو كان غريباً . فإن نفسه تسارع إلى تصديقه، أما إذا كان المُخبر له عُرف عنه الكذب، أو الغفلة والنسيان، فإن نفسه تميل إلى التشكيك في هذا الخبر، ولو كان الخبر غير مستنكر.

وفي ذلك يقول الإمام الشافعي . رحمه الله . : "ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله".[1]

والعقول متفاوتة .كما ذكرنا . فما يراه البعض مخالفاً للعقل، قد يراه الآخرون خلاف ذلك، أما إذا سلمنا بالنقل بعد صدق المخبر، فإن هذا مما تأتلف عليه القلوب.

---

[1] الرسالة، ص ٣٩٩.

الفصل الثالث

عرض لبعض كتابات المعاصرين في تمحيص السنة بالعقل ومناقشتها

تمهيد

بيان ميدان المناقشة

لست هنا بصدد استقصاء كتابات المعاصرين في موضوع تمحيص السنة بالعقل، وإنما سأكتفي بما كتبه الكاتب جعفر السبحاني، في كتابه "الحديث النبوي بين الرواية والدراية"، تحت مبحث: "منهجنا في تمحيص السنة: عرض الحديث على العقل الحصيف"، والكاتب خالد بن مبارك الوهيبي، في بحثه: "كيف نتعامل مع السنة النبوية"، لأنهما حديثا الساعة، وكلا البحثين معروضان على الشبكة العالمية (الإنترنت)، وقت كتابة هذا البحث.

وأيضاً فلن أستقصي كل ما كتبه الباحثان، وإنما سأكتفي ببعض الشُبه التي ذكراها، مع ذكر قواعد رئيسة في الموضوع، وعلى القارئ أن ينحو نحو ما ذكرت في الجواب على المسائل الأخرى التي لم يتم طرحها.

المبحث الأول

صفات الله تعالى

يقول جعفر السبحاني: "فمنطق العقل القطعي يعد مقياساً لتصحيح ما يعزى إلى منطق الوحي، وما لا يعزى إليه، وعلى ضوء ذلك فالروايات الصريحة في إثبات الجهة لله تبارك وتعالى، وفي إثبات الجبر، وسلب الحرية والاختيار عن الإنسان فيما يناط به الإيمان والكفر، كلها تخالف العقل الحصيف ... كما أن الموجود في جهة موجود محدود، والمحدود من آثار الإمكان، وهو سبحانه منزه عنه وعن آثاره".[١]

ويقول: "فأكثر المحدثين المغترين بروايات مستسلمة أهل الكتاب، ككعب الأحبار، وتميم الداري، ووهب بن منبه، وغيرهم، ممن بثوا في الأوساط الإسلامية الإسرائيليات والمسيحيات، كانوا هم القائلين بالجبر والتجسيم والتشبيه".[٢]

ويقول خالد بن مبارك الوهيبي: "وروايات التجسيم والتشبيه هي مخالفة لقواطع النصوص القرآنية، التي تنزه الله سبحانه وتعالى عن الأنداد والأشباه والأضداد: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[٣]، ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[٤]، ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾[٥]".[٦]

تتضمن هذه النقولات ما يلي:

١- أن الروايات الصريحة في إثبات الجهة لله تخالف العقل.

---

[١] الحديث النبوي بين الرواية والدراية، للسبحاني، ص٦٢، ٦٣.

[٢] المرجع ا لسابق، ص٦٤.

[٣] سورة الشورى: آية ١١.

[٤] سورة الأنعام: آية ١٠٣.

[٥] سورة النحل: آية ٧٤.

[٦] كيف نتعامل مع السنة النبوية، للوهيبي، ص٤.

٢- أن الروايات الصريحة في إثبات الجبر، وسلب الاختيار عن الإنسان، فيما يناط به من الإيمان والكفر، تخالف العقل.

٣- أن الروايات الدالة على التجسيم والتشبيه (إثبات الصفات) مروية عن مستسلمة أهل الكتاب، وهي روايات إسرائيلية ومسيحية.

٤- أن الروايات الدالة على التجسيم والتشبيه (إثبات الصفات) مخالفة للنصوص القرآنية.

والجواب على ذلك من وجوه:

الأول: أن إثبات الجهة لله تبارك وتعالى، وهي الفوقية والعلو له سبحانه، لم يثبت بالسنة فقط، بل ثبت بالكتاب العزيز، يقول الله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾.[1] ويقول سبحانه: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾.[2] ويقول جل وعلا: ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ۝ ﴾.[3] ويقول تقدست أسمائه وصفاته: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾.[4] والآيات في هذا كثيرة.

أما تأويل هذه الآيات عند نفاة الصفات، وما سنعرضه من آيات في ذلك، فإن الكلام حول ذلك يطول، وكما قال شارح العقيدة الطحاوية: "و لا يشاء مبطل أن يتأول النصوص ويحرفها عن مواضعها، إلا وجد إلى ذلك من السبيل، وهو الذي أفسد الدنيا والدين". [5]

---

[1] سورة الأنعام: آية ٦١.

[2] سورة النحل: آية ٥٠.

[3] سورة البقرة: آية ٢٥٥.

[4] سورة فاطر: آية ١٠.

[5] شرح العقيدة الطحاوية، ص ١٨٩.

الثاني: أن العقل الصريح يثبت لله العلو، فإن ذلك أمر مفطور في قلوب الناس، يعلمون بالضرورة أن الله فوق، وإذا وقع أحدهم في اضطرار نظر إلى العلو، يستلهم المدد من الله، والخلق جميعاً بفطرتهم السليمة يرفعون أيديهم ويقصدون جهة العلو عند الدعاء والتضرع إلى الله تعالى.

الثالث: أن المحدثين لا يقولون بالجبر وسلب الحرية والاختيار للعبد، وما صححوه من الأحاديث ليس فيه ذلك، بل هم وسط بين الجبرية . وعلى رأسهم الجهم بن صفوان . والقدرية نفاة القدر.

أما الجبرية فهم القائلون بأن العبد مجبور على فعله وحركاته، وهي كلها اضطرارية، كحركات المرتعش، والعروق النابضة. وقابلتهم القدرية . ومنهم المعتزلة . فقالوا: إن جميع أفعال العباد اختيارية لهم، لا تعلق لها بخلق الله، وأن الله لم يردها ولم يشأها.[1]

أما المحدثون من أهل السنة فيعتقدون أن لله مشيئة، وللخلق مشيئة واختياراً تابعَيْن لمشيئة الله، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله ونهاهم عن معصيته، ولا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر، والعباد فاعلون حقيقة لأعمالهم ولهم كسب وإرادة، والله خلقهم وخلق أعمالهم وإرادتهم.[2]

الرابع: أن عقيدة المحدثين من أهل السنة في القدر . والتي سبق ذكرها . لم ترد في السنة فحسب، بل وردت في القرآن الكريم، الذي تكرم الباحثان بتحاكمهما إليه، يقول الله تعالى في بيان مشيئته: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾.[3] ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾.[4] وذكر سبحانه أنه خلَقَ العباد وأعمالهم: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ

---

[1] انظر: المرجع السابق، ص ٤٣٦.

[2] انظر: المرجع السابق، ص ٤٤، ٤٥.

[3] سورة البقرة: آية ٢٥٣.

[4] سورة الأنعام: آية ١٢٥.

وَمَا تعملُون ﴿٩٦﴾ ﴾.[1] ومع ذلك فأعمال العباد إليهم تنسب، ويجازون على أعمالهم المضافة إليهم، يقول الله تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾.[2] ويقول سبحانه: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾.[3] وجمع الله بين مشيئته ومشيئة العباد في قوله جل وعلا: ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾.[4]

وهذا فيه مصداق لما جاء في السنة، وتصديق لعمل المحدثين فيما صححوه من الأحاديث الدالة على ذلك، إذا أردنا أن ننقد المتن بالثوابت الصحيحة.

الخامس: أن المحدثين من أهل السنة، ليسوا بالمجسمة المشبهة .كما يقول الكاتبان . ولكنهم وسط بين المشبهة والمعطلة، فأهل السنة يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، من غير تشبيه، فلا يُقال سمع كسمعنا، ولا بصر كبصرنا، ونحو ذلك، وكذلك من غير تعطيل، فلا ننفي عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به أعرف الناس به، رسوله صلى الله عليه وسلم.

وقد اتفق أهل السنة على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله. ففي قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾، رد على الممثلة المشبهة، وفي قوله: ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾،[5] رد على النفاة المعطلة.[6]

والعجيب أن خالد الوهيبي نقل في كلامه قول الله تعالى: (ليس كمثله شيء)، ووقف عند ذلك، ولم يكمل الآية: (وهو السميع البصير).

---

[1] سورة الصافات: آية ٩٦.

[2] سورة البقرة: آية ١٩٧.

[3] سورة الزخرف: آية ٧٢.

[4] سورة التكوير: آية ٢٨، ٢٩.

[5] سورة الشورى: آية ١١.

[6] انظر: شرح العقيدة الطحاوية، ص ٩٨، ٥٢٠.

السادس: أن إثبات الصفات لله تعالى لم تثبت بطريق السنة فحسب، بل ثبتت بالقرآن الكريم، يقول الله تعالى في صفة المحبة: ﴿ وَأَحْسِنُوٓاْ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾.[1] ويقول في صفة المغفرة: ﴿ فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ ۖ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾.[2] ويقول في صفة الرحمة: ﴿ إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾.[3] ويقول في صفة الرضا: ﴿ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ﴾.[4] ويقول في صفة الغضب: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ ﴾.[5] إلى غير ذلك من آيات الصفات، وهي كثيرة في القرآن، وهذا فيه تصديق لعمل المحدثين فيما صححوه من الأحاديث الدالة على ذلك، إذا أردنا أن ننقد المتن بالثوابت الصحيحة.

السابع: أن صفات الله تعالى لا تثبت بالعقل، وإنما تثبت بالشرع، فهي توقيفية، يتوقف إثباتها على ما جاء عن الشرع، فلا يزاد فيها ولا ينقص، لأن العقل مهما بلغ من الكمال فإنه لا يمكنه إدراك ما يستحقه الله سبحانه من الصفات، فهو الله الذي وسع كرسيه السماوات والأرض، فوجب التسليم في ذلك بما أخبر به الشرع.

الثامن: أما قول جعفر السبحاني: "فأكثر المحدثين، المغترين بروايات مستسلمة أهل الكتاب، ككعب الأحبار، وتميم الداري، ووهب بن منبه، وغيرهم، ممن بثوا في الأوساط الإسلامية الإسرائيليات والمسيحيات، كانوا هم القائلين بالجبر والتجسيم والتشبيه". اهـ. فليت شعري، لو أجهد السبحاني نفسه قليلاً، وقلب صحيحا البخاري ومسلم، لوجد أن

---

[1] سورة البقرة: آية ١٩٥.

[2] سورة ص: آية ٣٨.

[3] سورة الدخان: آية ٤٢.

[4] سورة البينة: آية ٨.

[5] سورة النساء: آية ٩٣.

كل ما فيهما من الروايات التي فيها إثبات الصفات والقدر هي من غير طريق من ذكرهم من الصحابة والتابعين، إلا النادر، ولولا خشية الإطالة لسردت الكثير من ذلك.

ثم إن الصحابي سواءً كان قبل إسلامه من أهل الكتاب أم لا، لا يمكن أن يقول لنا: قال رسول الله كذا، ويكون قد نقله من الإسرائيليات، فهذا كذب، وهم أبعد الناس عن ذلك.

المبحث الثاني

أحاديث العقل

يقول جعفر السبحاني:

"والعجب أن بعض المقتصرين على الضوابط المقررة في علم الحديث، بغية تمييز الصحيح عن السقيم، يتبجح عند نقد روايات العقل، ويقول: ومما يحسن التنبيه عليه أن كل ما ورد في فضل العقل من الأحاديث لا يصح منها شيء، وهي تدور بين الضعف والوضع.[1] ثم [2] نقل عن ابن قيم الجوزية قوله: "أحاديث العقل كلها كذب". [3] وأول حديث نقده ذلك البعض، هو حديث: "الدين هو العقل، ومن لا دين له لا عقل له". [4] وذكر في موضع آخر بأن رواية: "قوام المرء عقله، ولا دين لمن لا عقل له" موضوعة. [5]

أقول (السبحاني): إن الغاية من وراء تضعيف أحاديث العقل ... هو التساهل أمام الروايات الدالة على أن الإنسان مسير ... أو التساهل أمام الروايات الهائلة المدسوسة في الأحاديث الإسلامية من قبل مستسلمة أهل الكتاب، الدالة علي التشبيه والتجسيم وإثبات الجهة". انتهى كلام السبحاني. [6]

والبعض الذي يعنيه الكاتب، هو الشيخ الألباني فقد عزى الكاتب في حاشية كتابه تضعيف ذلك البعض للحديثين المذكورين إلى "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة"، للألباني.

---

(1) هذا كلام الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة"، ١/٥٣ (١).

(2) ما زال الكلام للسبحاني.

(3) انظر كلام ابن القيم في: المنار المنيف، ص٣٨.

(4) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ١/٥٣ (١).

(5) انظر: المرجع السابق، ١/٥٤٦، (٣٧٠).

(6) في "الحديث النبوي بين الرواية والدراية"، ص٦٣.

ولم يتفضل علينا الكاتب . بعد أن اعترض على قول من قال: إن أحاديث العقل كلها كذب . بإيراد حديث واحد في العقل يدعي صحته، والحديثان اللذان ذكرهما . نقلاً عن الشيخ الألباني . لم يدع صحتهما، ولم ينقل لنا كلام من صححهما.

ثم إن ابن القيم عندما قال . في كتابه المنار المنيف .: "أحاديث العقل كلها كذب"، وكذلك تضعيف غيره من المحدثين أحاديث العقل، كابن الجوزي في كتابه "الموضوعات"، حيث قال: "وقد رُويت في العقول أحاديث كثيرة، ليس فيها شيء يثبت". [1] لم يريدوا بذلك . رحمهم الله . إلغاء العقل وأهمية إعماله في الإسلام، بل قيمة العقل في الإسلام، وإشغاله بالفكر والنظر لمعرفة الحق، كل ذلك قد دعا إليه القرآن، وأثبتته السنة المشرفة، وسار على ذلك الصحابة . رضوان الله عليهم . ومن بعدهم، كما سبق بيانه في الفصل الثاني.

وابن القيم في الكتاب نفسه، بيَّن الضوابط التي يُعرف بها الوضع في الحديث، وذكر منها: تكذيب الحس له، [2] وذكر الأدلة على أن الخضر ليس بباق على مر العصور، وذكر منها عشرة أوجه من الأدلة العقلية على ذلك، [3] إلى غير ذلك مما نقلته عنه في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

أما روايات الصفات والقدر التي زعم الكاتب أنها مدسوسة من قبل مستسلمة أهل الكتاب، فقد سبق مناقشة ذلك في المبحث السابق، وبيان بطلانه.

---

[1] الموضوعات، ١/١٢٣.

[2] انظر: المنار المنيف، ص ٣١.

[3] انظر: المرجع السابق، ص ٣٨-٤٢.

المبحث الثالث

اتباع السلف

يقول جعفر السبحاني:

"إن المتبجحين برفض العقل كابن تيمية، والذهبي، وابن القيم الجوزية، ومن حذا حذوهم ...، قد اتخذوا لأنفسهم موقفاً مسبقاً في مجال أخذ الحديث ورفضه، فالمعيار عندهم هو اتباع السلف ومخالفة الخلف، أخذاً بقول الشاعر:

وكل خير في اتباع من سلف   وكل شر في ابتداع من خلف

وكلامهم هذا نظير ما حكاه سبحانه عن المشركين، قال: ﴿ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ ﴾.[(١)]". انتهى كلام السبحاني.[(٢)]

أما كلامه عن رفض هؤلاء الأئمة ـ رحمهم الله ـ للعقل، فقد سبق الكلام على ذلك في المبحث السابق، وفي الفصل الأول.

وكلامي هنا عن تَنَقُّصِ السبحاني لمن جعل معياره اتباع السلف، وغمزه من سلك هذا المسلك، ولو قال ذلك أحد من غير المسلمين لهان الأمر، فما بعد الكفر ذنب، ولكن أن يقول ذلك من يقول: إنه مسلم، ويتحدث باسم الإسلام، فهذا العجب!

وكيف وصل لنا هذا الدين الذي أكمله الله لنا، ووعد بحفظه، إلا عن طريق السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم ـ رضوان الله عليهم ـ!

فالله سبحانه أمرنا في كتابه بإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج بيت الله، وغيره ذلك من فروض الدين، أما تفصيل ذلك فقد ورد في السنة المطهرة، التي أمرنا الله بطاعة صاحبها

---

(١) سورة البقرة: ١٧٠.

(٢) في "الحديث النبوي بين الرواية والدراية"، ص ٦٤.

عليه الصلاة والسلام: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾.[1]

ولم تُنقل إلينا هذه السنة المشرفة إلا عن طريق هؤلاء السلف، فإذا عبنا على من اتبع السلف، فممن تريد . أيها العائب . أن نعرف أحكام الصلاة والزكاة والصيام والحج الواردة لنا عن طريقهم؟! فمن أراد منَّا أن نطرح الإسلام بالكلية، لما استطاع أن يأتي بأكثر من أن يقول: اتركوا اتباع السلف.

قال شارح العقيدة الطحاوية: "وإذا زعم أحد أنه يأخذ أصول الدين من كتاب الله، ثم لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا ينظر فيها، ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات النقلة، فإنما يتكلم برأيه".[2]

وما ذكرته هنا هو من أقوى الأدلة العقلية على عدالة السلف الصالح في الجملة، فإن الله أمرنا بالإسلام وأحكامه، ووعد من التزم بذلك وتوعد من خالفه، فإذا كان هؤلاء النقلة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وتابعيهم ليسوا أهلاً لذلك، بل هم إما كذبة أو أصحاب غفلة ونسيان، ومع ذلك يأمرنا الله باتباع شرعه الذي لم يصل إلينا إلا محرفاً عن طريق هؤلاء النقلة، أليس هذا أمراً بالمستحيل؟! والله منزه عن ذلك.

وجعل الكاتب . هداه الله . سلفنا الصالح، ومنهم الصحابة، بمثابة الذين لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون، وهم عبدة الأصنام، أبناء عبدة الأصنام المذكورين في الآية، كأنه لم يسمع قول الله تعالى في كتابه الكريم عن صحابة رسوله صلى الله عليه وسلم: ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ

[1] سورة النساء: آية ٥٩.

[2] شرح العقيدة الطحاوية، ص١٩٦.

وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا ۝ ﴾.[1] ولم يسمع قوله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَ ﴾[2]ولو حصلت منهم هفوات، فإن هذا قليل يسير مغمور في جنب محاسنهم، وكثرة مناقبهم، وصحبتهم للرسول صلى الله عليه وسلم، وبذلهم مهجهم وأموالهم في سبيل الله.[3]

---

[1] سورة الفتح: آية ١٨.

[2] سورة الفتح: آية ٢٩.

[3] انظر: تأويل مختلف الحديث، ص٤٠.

المبحث الرابع

حديث الجساسة

يقول خالد بن مبارك الوهيبي:

"ورواية أخرى تنقلنا إلى عالم الفتن والملاحم وأحداث آخر الزمان، ففي صحيح مسلم من طريق تميم الداري، وكان نصرانياً فأسلم، وفيها أن الموج قد ألقاهم على شاطئ جزيرة، وجدوا فيها دابة تتكلم، واسمها الجساسة، ووجدوا فيها إنساناً عظيم الخلقة، موثقاً بقيود تمنعه من الانطلاق، وقال لهم إنه هو الدجال يوشك على الخروج.[1]

طبعاً الإشكالية تكمن في أمور: نتساءل أين هذه الجزيرة؟ فما من بقعة من بقاع الأرض إلا وقد وطئتها أقدام البشر، وما من بقعة من بقاع الأرض إلا وقد مسحتها الأقمار الصناعية، ولم نجد دجالاً موثقاً، ولم نجد جساسة تتكلم، لديك قانون من خلال نظرك في كتاب الكون أن الحيوانات لا تتكلم، هذه الرواية تصور لنا عالماً أسطورياً آخر، وكذا تفاصيل هذه الملاحم، يمكن للباحث المجد أن يجد أصولها في سفر الرؤيا من العهد الجديد". انتهى كلام الوهيبي.[2]

أقول: يجب أن يُعلم أن إحاطة البشر قاصرة مهما بلغوا من العلم، فهذه الأرض بقاراتها ومحيطاتها، لا يمكن الادعاء بأن البشر قد وطئوا كل شبرٍ منها، وأقرب مثالٍ لذلك ما يُسمى بالقطب المتجمد الشمالي والجنوبي، فما تزال مجاهلهما خافية على البشر إلى اليوم.

وهب أن الأقمار الصناعية قد مسحت كل بقعة من بقاع الأرض، ألا يمكن أن يكون شيء ما قد خفي على أصحاب هذه الأقمار، ونحن نجد في الواقع أن هناك ما قد

---

[1] الحديث مطولاً رواه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجساسة، ٢٢٦١/٣ (٢٩٤٢)، وفيه: "أن تميم الداري ركب سفينة بحرية مع ثلاثين رجلاً من لخم وجذام، فلعب بهم الموج شهراً في البحر، ثم أرفؤا إلى جزيرة ..." الحديث.

[2] في "كيف نتعامل مع السنة النبوية"، ص٤.

خفي عليهم، أفنردُّ حديثاً صحيحاً، ثبت بإسناد صحيح، عمن لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يُوحى، لأن أصحاب هذه الأقمار لم يثبتوا لنا مصداق ذلك؟!

ثم إن الكاتب ينقد الحديث ويرده لأن الجساسة تكلمت في حال أن قانون الكون يقول: إن الحيوانات لا تتكلم، ونسي أو تناسى بأن الله قادر على إنطاق ما شاء، متى شاء، فقد تكلم الهدهد مع سليمان ـ عليه السلام ـ، يقول الله تعالى: ﴿ وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ۝٢٠ ﴾.[1] إلى قوله: ﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ۝٢٢ إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ۝٢٣ ﴾.[2] إلى آخر الآيات. ويقول سبحانه في سماع سليمان لكلام النمل: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۝١٨ ﴾.[3]

فالله قادر على إنطاق ما شاء من الحيوانات، وقادر على تفهيم من شاء من كلامهم.

---

(1) سورة النمل: آية ٢٠.

(2) سورة النمل: الآيات ٢٢، ٢٣.

(3) سورة النمل: آية ١٨.

الفصل الرابع
ضوابط تمحيص السنة بالعقل

لِتمحيص السنة بالعقل ضوابط، ينبغي الالتزام بها عند سلوك هذا المسلك، وقد جمعت في ذلك خمسة ضوابط، لم أقف على من جمعها أو نص عليها، وقد جمعتها من خلال تتبعي لكلام أهل العلم المتفرق في ذلك:

الضابط الأول: معرفة أن العقل له حدود في الإدراك، مهما بلغ صاحبه من العلم:

فلو أخبر ثقةٌ الناسَ قبل قرن من الزمن، أن هناك من يستطيع أن يتكلم مع مجموعة متفرقة في أطراف الأرض، في نفس الوقت، ويسمعون صوته ويرون صورته، وهو يسمع أصواتهم ويرى صورهم، في نفس الوقت؛ لرد ذلك الجميع، وقالوا عن القائل به: إما أن يكون كاذباً، أو تخبطه الشيطان من المس؛ بناءً على أن ذلك يرفضه العقل رفضاً قاطعاً في ذلك الوقت، ولا يمكن أن يتصوره بحال من الأحوال. وها نحن نجد أن ذلك قد أصبح اليوم واقعاً موجوداً ملموساً، عن طريق الأقمار الصناعية، والشبكة العالمية (الإنترنت)، ووسائل الاتصال الأخرى.

العقل قاصر في هذه الحياة، وله حدود لا يمكن أن يتخطاها، وهذا أمر ملاحظ في واقع حياتنا، فكثير ما يظهر لنا أن وجه الصواب في أمر ما هو كذا قطعاً، ونرى أن لا صواب غيره، وإذا بنا نكتشف بعد ذلك أن رأينا كان أبعد ما يكون عن الصواب، هذا في أمور الدنيا، فكيف إذا كان لها علاقة بتوجيه الشرع، الذي تعتمد أخباره وأوامره أحياناً على أمور لا يدركها العقل.

وفي هذا يقول الصحابي الجليل سهل بن حنيف ـ رضي الله عنه ـ: "يا أيها الناس، اتهموا رأيكم على دينكم، لقد رأيتني يوم أبي جندل، ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لرددته".[1]

ويوم أبي جندل الذي يشير إليه سهل بن حنيف، كان في صلح الحديبية.

روى المسور بن مخرمة، ومروان، في حديث طويل لهما، وفيه: "فقال سهيل بن عمرو (للرسول ﷺ): على أن لا يأتيك منا رجل ـ وإن كان على دينك ـ إلا رددته إلينا. قال المسلمون: سبحان الله، كيف يُرد إلى المشركين وقد جاء مسلماً؟! فبينما هم كذلك إذ دخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في قيوده، وقد خرج من أسفل مكة، حتى رمى نفسه بين أظهر المسلمين، فقال سهيل: هذا يا محمد، أول ما أقاضيك عليه أن ترده إلي ... . قال أبو جندل: أي معشر المسلمين، أُردُّ إلى المشركين وقد جئت مسلماً؟! ألا ترون ما قد لقيت؟! وكان قد عذب عذاباً شديداً في الله".[2]

ثم ظهر للصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ بعد ذلك أن صلح الحديبية كان فيه فتح عظيم للمسلمين، خلاف ما ظهر لهم، ومن مظاهر هذا الفتح ما جاء في نفس الرواية السابقة: "وينفلت منهم أبو جندل بن سهيل، فلحق بأبي بصير، فجعل لا يخرج من قريش رجل قد أسلم إلا لحق بأبي بصير، حتى اجتمعت منهم عصابة، فوالله ما يسمعون بعير خرجت لقريش إلى الشام إلا اعترضوا لها، فقتلوهم وأخذوا أموالهم، فأرسلت قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم تناشده بالله والرحم لما أرسل، فمن أتاه فهو آمن، فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إليهم".

الضابط الثاني: التسليم ابتداءً بما جاء بالنقل الصحيح:

إذا علمنا أن للعقل حدوداً لا يستطيع أن يتجاوزها، وهذا ملاحظ في واقع الحياة، فضلاً عن توجيهات الشرع، فلا بد أن نُسلِّم بما صح على لسان رسوله صلى الله عليه

---

[1] رواه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس، ٢٦٦٥/٦ (٦٨٧٨). ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية، ١٤١١/٢ (١٧٨٥).

[2] رواه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، ٩٧٤/٢ (٢٥٨١، ٢٥٨٢).

وسلم، وهو المبلغ عن ربه، حتى لو حارت فيه عقولنا، فقد يأتي زمان يظهر فيه لأهله وجه الصواب فيما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة، والمهم علينا أن نسلم، وهذا هو صفة المؤمنين الذين امتدحهم الله بقوله: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾.[1]

قال ابن كثير . في شرح الآية . "وقوله إخباراً عنهم أنهم يقولون: آمنا به، أي: المتشابه، كل من عند ربنا، أي: الجميع من المحكم والمتشابه حق وصدق، كل واحد منهم يصدق الآخر، ويشهد له؛ لأن الجميع من عند الله، وليس من عند الله شيء مختلف ولا متضاد، ولهذا قال تعالى: (وما يذكر إلا أولو الألباب)، أي: إنما يفهم ويعقل ويتدبر المعاني على وجهها أولو العقول السليمة والفهوم المستقيمة". [2]

وهذه نكتة بديعة أن يُجعَل من يُسلِّم الأمر لله في ما تحار فيه العقول، هم أهل العقول؛ لأن من بلغ الرتبة العليا في العلم حتى في علوم الدنيا، يتضح عنده سعة العلم، وبُعد آفاقه، فعندها يجزم بأن علمه قليل بالنسبة لآفاق الكون العظيمة.

وقد امتدح الله الذين يؤمنون بالغيب، فقال جل شأنه: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ ﴾.[3] إلى قوله سبحانه: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾ ﴾.[4] وهذا الغيب من الأمور التي قد تحار فيها العقول.

الضابط الثالث: العمل على الجمع بين صحيح السنة والعقل الصريح أولاً:

لا نجد . ولله الحمد . تعارضاً بين السنة الصحيحة والعقل الصريح، وإن وجد فعلينا السعي إلى الجمع بين ما يظهر فيه التعارض.

---

[1] سورة آل عمران: آية ٧.

[2] تفسير ابن كثير، ٢/ ١٠.

[3] سورة البقرة: آية ٣.

[4] سورة البقرة: آية ٥.

يقول ابن حجر ـ في معرفة الحديث الموضوع ـ: "ومنها ما يؤخذ من حال المروي، كأن يكون مناقضاً لنص القرآن، أو السنة المتواترة، أو الإجماع، أو صريح العقل، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل".[1]

فقوله: "حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل"، إشارة إلى ضرورة العمل على الجمع بين ما يظهر فيه التعارض، قبل النظر في رد ما صح به النقل.

وقال ـ أيضاً ـ: "جعل الأصوليون من دلائل الوضع أن يخالف العقل، ولا يقبل تأويلاً".

إلى أن قال: "وهذا لا يتأتى إلا حيث لا يمكن الجمع بوجه من الوجوه، أما مع إمكان الجمع، فلا".[2]

الضابط الرابع: عدم التصدر لنقد السنة بالعقل إلا للعلماء العارفين:

إن نقد المتن أشد صعوبة من نقد السند، ولذا يجب أن لا يتصدر لنقد متون السنة ـ ومنه نقد السنة بالعقل ـ إلا لمن بلغ الرتبة العليا في العلم والمعرفة، وفهم القرآن الكريم، ودراسة السنن والآثار؛ لمعرفة ما ينبغي أن ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وما لا ينسب إليه، مع تمكنه من اللغة العربية، التي هي لغة الكتاب والسنة، ثم يكون ذا فهم واسع وإدراك عميق بالثوابت العقلية التي يريد أن ينقد السنة من خلالها.

يقول الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ:

"وسُئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط، من غير أن ينظر في سنده؟

فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو له. فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز، ما لا يعرفه غيره".[3]

---

(1) نزهة النظر، ص٤٢.

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح، ص٣٦١.

(3) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ص٢٦.

وقال ابن حجر . في الطرق التي بها يُعرف الحديث الموضوع .: "لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك، وإنما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاماً، وذهنه ثاقباً، وفهمه قوياً، ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة".[1]

الضابط الخامس: عند الحاجة إلى رد السنة الصحيحة بالعقل الصريح، ينبغي أن يكون هناك اتفاق بين أصحاب العقول السليمة على وجود هذا التعارض:

إذا اضطررنا إلى رد السنة الصحيحة بالعقل الصريح، بعد أن لم نتمكن من الجمع . وهذا يعز وجوده .، فينبغي أن يكون هناك اتفاق بين العلماء العارفين أصحاب العقول السليمة؛ لأن المعقول الصريح لا يمكن أن تختلف فيه العقول السليمة، فلا يمكن أن يختلف اثنان من أصحاب العقول أن الأرض تحتنا، أو أن الإنسان لا يمكن أن يكون بذاته في مكانين في وقت واحد، أما إذا كان هناك خلاف، فمنهم من يقول: إن هذا يخالف المعقول، وآخر يقول: إن هذا لا يخالفه، فعندها يجب التوقف عن ذلك، والأخذ بظاهر النص، مادام أنه ورد بسند صحيح.

ولو فتحنا المجال لكل من لا يروق له نص، أو رأى أنه يخالف أصول مذهبه، فيرده بناء على أنه يخالف المعقول، لرددنا كثيراً من النصوص الشرعية، ولما بقي لنا ما نستند عليه في الدين إلا عقول الرجال، فالعقول بطبعها مختلفة، بدلالة القرآن: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ﴾،[2] ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ﴾.[3] وبدلالة الواقع المحسوس، فانظر إلى اختلاف الناس في واقع حياتهم في قرية ما، أو مدينة ما، فضلا عن جميع المسلمين في أنحاء العالم، وهنا يأتي دور النص الذي ينبغي أن تأتلف عليه القلوب.

---

[1] نزهة النظر، ص٤١.

[2] سورة هود: آية ١١٨، ١١٩.

[3] سورة الروم: آية ٢٢.

وفي ذلك يقول ابن قتيبة: "ولو أردنا ـ رحمك الله ـ أن ننتقل عن أصحاب الحديث، ونرغب عنهم، إلى أصحاب الكلام، ونرغب فيهم، لخرجنا من اجتماع إلى تشتت، وعن نظام إلى تفرق، وعن اتفاق إلى اختلاف".[1]

ويقول شارح العقيدة الطحاوية: "إذ العقول متفاوتة، والشبهات كثيرة، والشياطين لا تزال تلقي الوساوس في النفوس".[2]

[1] تأويل مختلف الحديث، ص٣٦.

[2] شرح العقيدة الطحاوية، ص٢٠٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فبعد أن منَّ الله علي بإكمال هذا البحث، أقدم بين يدي القارئ أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي:

الأولى: أن القول بتمحيص متون السنة بالعقل، هو قول ابتدأه المستشرقون في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وتأثر به بعض المنتسبين إلى السنة من المسلمين ممن أخذوا عن المستشرقين، ثم تناقله أصحاب المذاهب الأخرى، كالشيعة، والإباضية، وهو امتداد لآراء أصحاب هذه المذاهب السابقة في رد السنة التي لا تسير وفق معتقداتهم.

الثانية: أن القرآن الكريم دعا إلى إعمال العقل وشحذ الفكر في معرفة الحق، وحث الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه على ذلك، وسار على ذلك الصحابة رضوان الله عليهم، فكانوا يُعملون عقولهم لمعرفة وجه الصواب.

الثالثة: اهتم المحدثون بنقد المتن، ومنه نقد المتن بالعقل الصريح، ووضع علماء مصطلح الحديث قواعد في معرفة الحديث الصحيح تعتمد في كثير منها على نقد المتن، وإن كان اهتمامهم منصباً أكثر على نقد السند، لأن الاستدلال على صدق الخبر يعتمد في الأكثر على صدق المخبر وكذبه.

الرابعة: أن الأحاديث التي عرضها أصحاب القول بتمحيص السنة بالعقل، وردُّوها بناء على نقد السنة بالعقل، تضمنت معاني وردت في القرآن الكريم، وهي لا تعارض العقل بحال.

الخامسة: أن الشُبه التي ذُكرت في رد بعض الأحاديث التي - على حد زعم القائلين بها - تخالف العقل، قد ينخدع بها القارئ، ولكن بعد البحث والتحقق يظهر أن هذه الشبه أبعد ما تكون عن الحقيقة، ولا تثبت أمام أي بحث علمي، وقد بينت ذلك مع ذكر الأمثلة في الفصل الثالث.

السادسة: أن ترك المجال لنقد السنة بالعقل من غير ضابط، يفتح المجال لتفرق الأمة، والتقول على الله بلا علم؛ لأن العقول تتفاوت، ويصعب اتفاقها، كما أنها قاصرة مهما كملت، ولا يجمع الأمة إلا اعتماد النقل الصحيح.

السابعة: إذا أردنا أن ننقد السنة بالعقل، فلا بد أن نلتزم في ذلك بضوابط . ذكرتها في الفصل الرابع . حتى نسير في ذلك على منهج صحيح، ولا نفتح المجال لرد السنة حسب لأهواء.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المراجع

القرآن الكريم.

١- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، لصديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبد الجبار زكار، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة (بدون): ١٩٧٨م.

٢- الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، لعبد المجيد محمود عبد المجيد، القاهرة: دار الوفاء، الطبعة (بدون).

٣- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٤- أحاديث القُصَّاص، لأحمد بن عبد الحليم الحراني الشهير بابن تيمية، تحقيق: محمد الصباغ، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٥- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، القاهرة: دار الحديث، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ.

٦- الأسماء والصفات، لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٧- اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، للدكتور محمد لقمان السلفي، الرياض: دار الداعي، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ.

٨- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٩- تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: عبد القادر عطا، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
١٠- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، لجلال الدين أبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: مكتب التحقيق في دار إحياء التراث العربي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.
١١- تفسير القرآن العظيم، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: لجنة من العلماء، بيروت: دار الأندلس، الطبعة (بدون).
١٢- الحاوي للفتاوي في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبداللطيف حسن عبد الرحمن، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٣- الحديث النبوي بين الرواية والدراية، لجعفر السبحاني، معروض على الشبكة العالمية (الإنترنت):
على موقع: http://www.imamsadeq.org
و على موقع: http://www.hadith.net/arabic
١٤- دراسات إسلامية ونقد لكتاب ثورة الإسلام، لمحمد حسن بن سعيد بنجر، جدة: دار الأصفهاني، الطبعة (بدون).
١٥- الرسالة، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكة المكرمة: مكتبة أحمد الباز.
١٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني، الرياض: مكتبة المعارف، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٧- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي، بيروت: المكتب الإسلامي، ودار الوراق، الطبعة الأولى لدار الوراق: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٨- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد أبي عبدالله القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت: دار الفكر.

١٩- شرح صحيح مسلم، لمحي الدين يحيى بن شرف النووي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة (بدون).

٢٠- شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: جماعة من العلماء، خرج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، دمشق: المكتب الإسلامي، الطبعة الثامنة: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

٢١- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ.

٢٢- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دمشق: دار ابن كثير، بيروت: اليمامة، الطبعة الخامسة: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢٣- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، اسطنبول: دار الدعوة، تونس: دار سحنون، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، (مطبوع ضمن موسوعة السنة).

٢٤- ضحى الإسلام، لأحمد أمين، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثامنة: ١٩٧٤م.

٢٥- الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي بن ثابت أبو بكر المعروف بالخطيب البغدادي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة (بدون).

٢٦- كيف نتعامل مع السنة (الحلقة الثانية)، لخالد بن مبارك الوهيبي، معروض على الشبكة العالمية (الإنترنت)، على موقع:
http://www.alnadwa.net

٢٧- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني أبي العباس، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة (بدون).

٢٨- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٢٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، مصر: مؤسسة قرطبة، الطبعة (بدون).
٣٠- معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: سيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة (بدون).
٣١- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، بيروت: دار الفكر، الطبعة (بدون): ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٢- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لمحمد بن أبي بكر الدمشقي شمس الدين أبي عبد الله المعروف بابن قيم الجوزية، القاهرة: دار الآثار، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣٣- الموضوعات، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي، تحقيق: توفيق حمدان، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
٣٤- الموقظة في مصطلح الحديث، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي شمس الدين، القاهرة: المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى.
٣٥- نزهة النظر بشرح نخبة الفكر في مصطلح حديث أهل الأثر، لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد كمال الدين الأدهمي أبي عبدالرحيم، القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة (بدون).
٣٦- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: مسعود عبد الحميد السعدني ومحمد فارس، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة (بدون).

٣٧- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١.

٣٨- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة (بدون).